خبراء: الحكم على الموسم الزراعي ما زال مبكراً

رام الله - وفا: رغم قلة تساقط الأمطار هذا الموسم، إلا أن مدير عام الإرشاد والتنمية الريفية في وزارة الزراعة صلاح الدين البابا، يعتبر أنه من المبكر الحكم على الموسم الزراعي، مشيرا إلى المثل الشعبي "شتوة نيسان تحيي الأرض والإنسان"، وهذا يفيد تحديدا في الزراعات الصيفية.

وحول الموسم المطري، أوضح مدير دائرة الأرصاد التطبيقية في دائرة الأرصاد الجوية بوزارة النقل والمواصلات، عصام عيسى، أن الموسم المطري أقل من معدلاته بكثير في معظم المناطق، مشيرا إلى أن شهر كانون الثاني المنصرم، شهد هطولا جيدا للأمطار، وكان معدل الأيام الماطرة فيه ١٥ يوما، أقلها كان في رفح بمعدل ١٠ أيام، فيما بلغت في نابلس وجنين ١٨ يوما في ذات الشهر.

وقال: في فلسطين ثلاثة أشهر ماطرة، وهي كانون الأول وكانون الثاني وشباط، وتشكل معدلات الأمطار فيها ثلاثة أرباع الموسم، والباقي يتوزع على الأشهر القريبة منها، ولكن هذا الموسم هطلت معظم الكمية في كانون الثاني، وعلى سبيل المثال كانت الأمطار في مدينة نابلس خلال شهر كانون الأول، ٧٧ مليمترا، بينما معدل الأمطار السنوي للشهر هو ١٤٠,٥ مليمتر، بنسبة ٥٤ بالمئة من معدل الشهر. وأضاف عيسى أن هذا ينسحب على باقي المحافظات باختلاف النسب، فمعدلات توزيع الأمطار على الأشهر كانت قليلة، وهذه النسب تؤثر على الموسم الزراعي.

وأشار البابا الى أن معدل الأمطار لهذا الموسم، غير مبشر للموسم الزراعي، موضحا أن موسم الشتاء يستمر حتى الحادي والعشرين من شهر آذار، وعمليا هذه الفترة يحتمل بشكل كبير أن تهطل فيها أمطار لتحسن الوضع العام.

وقال: لغاية الآن، الأمطار وضعها جيد، خاصة للمحاصيل الحقلية مثل القمح والشعير، لكن إذا توقف هطول الأمطار ستكون النتائج سلبية، وهذا يؤثر أيضا على المراعي الطبيعية، وبالنسبة للزراعات البعلية فما زال الوقت مبكرا للحكم على أشجار الفاكهة، ومع نهاية الشهر الجاري من الممكن أن تظهر المؤشرات.

وأضاف أنه من الأهمية بمكان، انتهاج واعتماد تقنيات الحصاد المائي، سواء كان هناك وفرة في المياه، أو نقص، وقال: نحن في الوزارة نركز مع المزارعين على استخدام الوسائل سهلة التطبيق، مثل الحراثة الكونتورية مع ميل الأرض، وكذلك الاهتمام بالجدران الاستنادية، التي تعمل على منع تسرب المياه وانجراف التربة.

بدوره، قال مدير دائرة المياه في وزارة الزراعة د. فرح صوافطة: من خلال متابعتنا خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ أنه أصبح تذبذب وانزياح في الموسم المطري، وكان الموسم سابقا يغطي ستة شهور، ما يجعل المزارع غير مضطر للري خلال ستة أشهر كاملة، حيث كان يبدأ الهطول أواخر تشرين الأول ويستمر حتى نيسان، وفي معظم السنوات، نلاحظ أن الموسم المطري يبدأ نهاية تشرين الثاني أو بداية كانون الأول، وبعدها يحدث انحباس للمطر، وهذا يسبب الحاجة الى شهرين إضافيين للري، ما يحدث ضغطا على المياه الزراعية ويؤثر على الموسم الزراعي.

وتابع: يضاف إلى ذلك نمط المطر الذي كان يهطل سابقا طيلة فترة الموسم، والآن أحيانا يهطل مرة واحدة وبشكل غزير، وأحيانا أخرى يكون بشكل مريح، وهذا له نتائج على الموسم الزراعي والمياه الجوفية.

في تقرير حول النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للعام ٢٠١٧

«الإحصاء»: ٤٥,٥٪ مشاركون في القوى العاملة بعمر ١٥ سنة وأعلى ومعدل البطالة ٢٧,٤٪

رام الله - "الأيام": ذكر تقرير للجهاز المركزي للإحصاء، أمس، أن عدد المشاركين في القوى العاملة بلغ ١,٣٧٤,٦٠٠ شخص خلال العام ٢٠١٧، منهم ٨٧٠,٠٠٠ شخص في الضفة الغربية و٥٠٤,٦٠٠ شخص في قطاع غزة. وأوضح التقرير أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية بلغت ٤٥,٦٪ مقابل ٤٥,٢٪ في قطاع غزة، ومن الواضح أن الفجوة في المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث ما زالت كبيرة حيث بلغت ٧١,٢٪ للذكور مقابل ١٩,٠٪ للإناث.

٢٧,٤ ٪ معدل البطالة

وبلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية ٣٧٧,٣٠٠ شخص، بواقع ٢٢٠,٢٠٠ في قطاع غزة مقابل ١٥٧,١٠٠ في الضفة الغربية.

ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة ٤٣,٦٪، مقابل ١٨,١٪ في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ ٢٢,٣٪ للذكور مقابل ٤٧,٤٪ للإناث.

سُجلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية ٢٠- ٢٤ سنة حيث بلغت ٤٤,٦٪ في العام ٢٠١٧. أما على مستوى السنوات الدراسية، فقد سجلت الإناث اللواتي أنهين ١٣ سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة حيث بلغت ٥٣,٨٪ من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة لهذه الفئة.

ارتفاع عدد العاملين في السوق

وارتفع عدد العاملين في السوق المحلية من ٨٦١,٢٠٠ عامل في العام ٢٠١٦ الى ٨٦٣,٥٠٠ عامل في العام ٢٠١٧، حيث ارتفع العدد في الضفة الغربية بمقدار ٧,٥٠٠ عامل، بينما انخفض عدد العاملين في قطاع غزة بمقدار ٥,٢٠٠ عامل لنفس الفترة.

ويعتبر قطاع الخدمات الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلية حيث بلغت نسبة العاملين فيه من بين العاملين في الضفة الغربية ٣٢,٧٪ مقابل ٥٣,٣٪ في قطاع غزة، وهناك ٢١,٣٪ من العاملين يعملون في القطاع العام، بواقع ٣٦,٥٪ في قطاع غزة، و١٥,٢٪ في الضفة الغربية.

وبلغ معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر ١٠١,٥ شيكل في الضفة الغربية، مقابل ٥٩,٤ شيكل في قطاع غزة.

وبلغ معدل ساعات العمل الأسبوعية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ٤٤,٢ ساعة أسبوعيا في العام ٢٠١٧ مقابل ٤٤,٣ في العام ٢٠١٦، كما بلغ معدل ايام العمل الشهرية ٢٢,٩ يوم عمل في العام ٢٠١٧ مقابل ٢٢,٨ يوم عمل في العام ٢٠١٦، وفي قطاع غزة بلغت ساعات العمل الأسبوعية للمستخدمين بأجر ٣٧,٦ ساعة عمل و٣٨,٣ ساعة عمل أسبوعيا خلال العام ٢٠١٧ والعام ٢٠١٦، وبلغ معدل أيام العمل الشهرية ٢٢,٦ يوم عمل في العام ٢٠١٧ و٢٢,٧ يوم عمل في العام ٢٠١٦.

١٣٠,٧٠٠ عامل في إسرائيل والمستوطنات

بلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات ١٣٠,٧٠٠ عامل في العام ٢٠١٧ مقابل ١١٦,٨٠٠ عامل في العام ٢٠١٦، هذا وتوزع عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات حسب حيازتهم للتصريح في العام ٢٠١٧ بواقع ٦٧,٩٠٠ عامل لديهم تصاريح عمل، ٤٣,٤٠٠ عامل بدون تصاريح عمل، ١٩,٤٠٠ عامل يحملون وثيقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبيا.

في سياق متصل، بلغ عدد العاملين في المستوطنات الإسرائيلية ٢٢,١٠٠ عامل في العام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٠,٨٠٠ عامل في العام ٢٠١٦.

وسجل قطاع البناء والتشييد أعلى نسبة تشغيل في إسرائيل والمستوطنات والتي تشكل ٦١,٦٪ من إجمالي العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات.

بلغ معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات ٢٢٦,٧ شيكل في العام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢١٨,٠ شيكلاً في العام ٢٠١٦، بينما بلغ معدل ساعات العمل للعاملين في إسرائيل والمستوطنات ٤١,٦ ساعة عمل أسبوعيا في العام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٤٠,٢ ساعة أسبوعيا في العام ٢٠١٦، وبلغ معدل أيام العمل الشهرية ١٩,٦ يوم عمل شهرياً في العام ٢٠١٧ وكذلك في العام ٢٠١٦.

العاملون حسب الحالة العملية

٧٠,٥ ٪ من العاملين هم من المستخدمين بأجر بواقع ٦٦,٩٪ في الضفة الغربية و٧٩,٥٪ في قطاع غزة.

و١٨,٥٪ من العاملين يعملون لحسابهم الخاص بواقع ٢٠,٢٪ في الضفة الغربية و١٤,١٪ في قطاع غزة.

فيما بلغت نسبة العاملين الذين يعملون كأرباب عمل ٦,٥٪، بواقع ٧,٧٪ في الضفة الغربية و٣,٤٪ في قطاع غزة.

وبلغت نسبة العاملين الذين يعملون كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر ٤,٥٪ بواقع ٥,٢٪ في الضفة الغربية و٣,٠٪ في قطاع غزة.

حقوق وامتيازات المستخدمين بأجر في القطاع الخاص

واظهر التقرير ان ٢٥,٣٪ من المستخدمين بأجر لديهم عقود عمل (منهم ٨,٧٪ لديهم عقود محددة المدة و١٦,٦٪ عقود غير محددة المدة)، مقابل ٥١,٢٪ لا يوجد لديهم عقود عمل، و٢٣,٥٪ يعملون بموجب اتفاق شفوي.

وأضاف التقرير، إن ٢١,٨٪ من المستخدمين بأجر يحصلون على مكافأة نهاية الخدمة أو التقاعد، و٢١,٨٪ يحصلون على إجازات سنوية مدفوعة الأجر، و٢١,٠٪ يحصلون على إجازات مرضية مدفوعة الأجر، فيما تحصل ٣٤,٧٪ من النساء المستخدمات بأجر على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

وبلغت نسبة العاملين الذين ينتسبون لنقابات عمالية - مهنية ١٧,٣٪ بواقع ١٠,٩٪ في الضفة الغربية و٣٠,٠٪ في قطاع غزة.

واظهر التقرير ان ٣٨,٨٪ من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر (١,٤٥٠ شيكلاً) في فلسطين.

١٧,٩ ٪ من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص من الضفة الغربية (٤٠,٢٠٠) يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر وبمعدل أجر شهري قدره ١,٠٧٩ شيكلاً.

أما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر ٨٠,٦٪ (٩٠,٤٠٠)، وبمعدل أجر شهري قدره ٧٣١ شيكلاً.

عمالة الأطفال

وبالنسبة لعمالة الأطفال اكد التقرير ان ٣,٤٪ من الأطفال ١٠-١٧ سنة هم عاملون، بواقع ٤,٦٪ في الضفة الغربية و١,٧٪ في قطاع غزة.

ضمن حملة مهرجان التسوق

«سبيتاني» تجري السحب الأول على هواتف «iPhone X»

أجرت شركة أكرم سبيتاني واولاده السحب الأول ضمن حملة مهرجان التسوق، حيث تم السحب على ١١ جهاز iPhone X وقد فاز كل من فتحية فايز حوشيه وأمجد عبد الفتاح الدباغ واشرف حمدي مسودة من القدس، وكل من جمال عطا الله شومان وفادي احمد مصلح وضياء جابر شعبان من منطقة رام الله واحمد عبد الحكيم المحتسب من الخليل، ورشاد جورج عوده من بيت ساحور، وموسى احمد الخطيب من العيزرية، وبراء حكم عرقاوي من جنين وميساء سويدان من نابلس، حيث تم التواصل مع جميع الفائزين واخبارهم بفوزهم بالجائزة حيث عبر جميع الفائزين عن سعادتهم الغامرة بالفوز بهذه الجائزة وقدموا الشكر الجزيل لشركة سبيتاني على هذه المفاجأة الجميلة.

وسوف يتم السحب للمرة الثانية أيضا على ١١ جهاز iPhone X في آذار.

ومن الجدير بالذكر ان خصومات مهرجان التسوق تصل الى ٣٠٪ على مجموعة مميزة ومتنوعة من الاجهزة الكهربائية والمنزلية من ثلاجات، غسالات، نشافات، وشاشات تلفزيون، أفران، أدوات مطبخية وأجهزة منزلية صغيرة. ومجموعة من الاجهزة الإلكترونية "IT" اجهزة الموبايل، ألعاب الفيديو، والإكسسوارات الخاصة بالأجهزة الالكترونية مثل أغطية الحماية الخاصة بالموبايلات. وتشمل الحملة جميع الشركات العالمية مثل إل جي، بيكو، ميديا، ASUS وغيرها من الشركات"، التي تتميز منتجاتها بالجودة العالية.

وتتميز عروض مهرجان التسوق بالأسعار المميزة والمناسبة لجميع الفئات، حيث يمكن للزبون الحصول على تلفزيون LG سمارت مع ماجيك ريموت ٥٥ بوصة مع علاقة حائط وخدمة تركيبه وتوليفه فقط بسعر ٢٩٩٠ شيكلا، وثلاجة Beko ٥٥٣ لتر بسعر ٣٧٩٠ شيكلا، ونشافة من Midea ٨ كيلو بـ ١٨٩٠ شيكلا، والجدير بالذكر أن شركة سبيتاني تقوم بإطلاق هذه الحملة عند بداية كل عام، لإعطاء فرصة للمواطنين الكرام للحصول على أحدث الاجهزة بأسعار مناسبة ومُخفضة.

لذا تدعو الشركة كافة زبائنها الكرام لزيارة فروعها والاستفادة من عروض مهرجان التسوق التي ستستمر لغاية ٢٨ شباط قبل نفاذ المخزون فالكمية محدودة. والعرض متوفر في جميع فروع سبيتاني وفروع سبيتاني هوم وفروع سبيتاني تنزيلات، وذلك في جميع المحافظات.

خلال وقفة لشبكة المنظمات الأهلية

غزة: ممثلو القطاع الزراعي يطالبون الجهات المانحة بدعم صندوق تعويض المزارعين

كتب حامد جاد

طالب ممثلون عن القطاع الزراعي بتفعيل صندوق تعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية والبدء في بلورة آليات تنفيذية تمكن الصندوق من الاضطلاع بدوره في تخفيف الأعباء الواقعة على المزارعين المتضررين جراء الحصار .

وشارك عدد كبير من المزارعين والصيادين وممثلين عن المنظمات الاهلية الزراعية في وقفة تضامنية نظمها القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية امس قبالة مجلس الوزراء في مدينة غزة للمطالبة بتفعيل صندوق تعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية وتطبيقه في قطاع غزة .

ورفع المشاركون في الوقفة لافتات طالبت القطاعين العام والخاص والجهات المانحة بتقديم التبرعات للصندوق كي يقوم بدوره في التدخل الفوري المباشر لصالح المزارعين بما يضمن استمرارهم في الحفاظ على أراضيهم عند حدوث الأزمات والكوارث وفي ظل ما يتعرضون له من قبل الاحتلال من استهداف واتلاف لمعدات زراعية ولقوارب الصيادين .

واشار مدير الشبكة أمجد الشوا في كلمة القاها الى أن تنظيم هذه الوقفة استهدفت المطالبة بتفعيل صندوق تعويض المزارعين من الكوارث الطبيعية ودعم مطالبهم المتعلقة بتوفير الإمكانات اللازمة وتلبية احتياجاتهم في مواجهة الظروف الصعبة التي يعيشونها جراء استمرار الاعتداءات الاسرائيلية وفي مقدمتها الحصار ومنع وصولهم إلى أراضيهم في المناطق الحدودية ورش محاصيلهم بالمبيدات القاتلة .

وشدد الشوا على وقوف الشبكة الى جانب المزارعين والصيادين مطالباً بتوفير سبل الحياة الكريمة للمزارعين ولعائلاتهم عبر توفير فرص عمل وتمويل احتياجاتهم اللازمة لاستمرار نشاطهم الانتاجي.

من جهته ألقى سعد الدين زيادة من اتحاد لجان العمل الزراعي كلمة باسم المزارعين والصيادين اعتبر فيها ان النهوض بالقطاع الزراعي في محافظات غزة من شأنه معالجة جملة من المشاكل المعيشية التي يعاني منها سكان القطاع .

وأوضح سعد أن حصة القطاع الزراعي من الموازنة العامة تقدر بنحو ١٪ وذلك بالرغم من أن القطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات الانتاجية والتشغيلية

مجموعة من المشاركين في الوقفة.

الامر الذي يتطلب زيادة حصة القطاع الزراعي في الموازنة العامة.

ونوه سعد الى أن القطاع الزراعي كان يساهم بأكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلي في السنوات الماضية في حين أصبحت مساهمته حالياً أقل من ٥٪ مطالباً بالعمل على رفع حصة القطاع الزراعي في الموازنة العامة وتفعيل صندوق تعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية ، ودعم المنتج المحلي .

من جهته تلا ممثل جمعية التنمية الزراعية مدحت حلس بيان القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية بخصوص تفعيل صندوق تعويض المزارعين لافتاً الى أن قطاع غزة يمر بظروف استثنائية صعبة بسبب استمرار الحصار الاسرائيلي لأكثر من ١٠ سنوات تخللها ثلاث حروب ، تم فيها تدمير البنية التحتية والمرافق الإنتاجية للثروة الحيوانية والنباتية .

وقال " لا زال قطاع الزراعة مستهدفاً من قبل الاحتلال بتجريف أراضي المزارعين ورش مزارعهم بالمبيدات القاتلة، بالإضافة إلى مضايقات الصيادين عبر استهدافهم وإعطاب قواربهم، بالإضافة الى الخسائر الأخرى جراء الكوارث الطبيعية والآفات والأمراض التي تلحق الضرر سواءً بالمحاصيل النباتية وكذلك بالثروة الحيوانية ومنتجاتها" .

وأكد حلس أن تفعيل صندوق تعويض المزارعين عن الكوارث بات يشكل ضرورة تنموية تستهدف درء المخاطر التي تلم بهذا القطاع وبحقوق ومصالح المزارعين والمساهمة في تعزيز صمودهم مطالباً القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بتفعيل وتطبيق قانون درء المخاطر والحماية الزراعية رقم ١٣ للعام ٢٠١٣ في قطاع غزة واعتماد صندوق تعويض المزارعين .

وشدد على ضرورة البدء في بلورة آليات تنفيذية لهذا الصندوق كي يقوم بدوره ومهماته في قطاع غزة لتخفيف الضرر والأعباء على المزارعين المتضررين جراء الحصار وعمليات العدوان داعياً إلى إعادة تشكيل الهيئة الإدارية للصندوق بما يتضمن التوزيع الجغرافي المتوازن بحيث يأخذ تمثيل قطاع غزة بعين الاعتبار إلى جانب التوزيع المهني وضمان التمثيل الجندري به أيضا.

ودعا بيان القطاع الزراعي الحكومة والقطاع الخاص و المانحين لتقديم التبرعات للصندوق كي يقوم بدوره في التدخل الفوري المباشر لصالح المزارعين عند حدوث الأزمات والكوارث .

موازنة ترامب ترصد خطة للبنية التحتية وتقليصاً كبيراً لبرامج رعاية وتزيد العجز

واشنطن -أ ف ب: كشفت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب امس، عن خطة طموحة لتجديد البنية التحتية الاميركية ضمن موازنة تلحظ زيادة الدين واقتطاعات بمئات مليارات الدولارات لبرامج رعاية اجتماعية ونفقات أخرى.

ويتخلى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩ عن هدف قديم للجمهوريين يتعلق بسد عجز الميزانية الفدرالية في غضون عقد، مع توقع ارتفاع العجز في ٢٠٢٠ واستمراره في المستقبل المنظور وسط زيادة النفقات العسكرية بشكل قوي ومكلف.

وترصد خطة تحديث طرق وجسور ومطارات متداعية، ما يزيد بقليل عن ٢٠٠ مليار دولار من الأموال الفدرالية، والتي يقول البيت الابيض إنها ستحقق عائدات بنحو ١,٣ ترليون دولار من استثمارات حكومات الولايات والقطاع الخاص.

ويروّج مسؤولو الإدارة الأميركية إلى خطة البنية التحتية بوصفها عودة الى سكة الأولويات الوطنية، مع تخصيص ٥٠ مليار دولار لمشاريع في مناطق ريفية العديد منها صوتت لترامب في انتخابات ٢٠١٦.

وقال ترامب ان هذا التحوّل يأتي بعد الانفاق العسكري المسرف في اعقاب هجمات ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية. لكنه أشار أيضا الى زيادة في النفقات العسكرية تتضمن ترسانة نووية محدّثة يمكن ان تجعل القوات المسلحة الأميركية "تمتلك اكثر من غيرها بكثير".

وقال ترامب الاثنين "أنفقنا ٧ تريليون دولار في الشرق الاوسط. ٧ تريليون. يا له من خطأ"، مضيفا "ونسعى لبناء طرق وجسور وإصلاح جسور متداعية ونواجه صعوبة في الحصول على الأموال ... هذا جنون".

يسعى مشروع موازنة البيت الابيض على مدى عشر سنوات، لخفض الانفاق بتريليونات الدولارات في معظم قطاعات الحكومة الفدرالية، وخصوصا في الانفاق على الصحة والفقر.

ومن شأن مشروع الموازنة ذلك، إلغاء برنامج الرئيس السابق باراك اوباما للتأمين الصحي واقتطاع أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من مساعدات الاغذية للفقراء، مع تقليص برامج طبية مخصصة للفقراء والأميركيين الأكبر سنا.

ورغم الاقتطاعات فإن مشروع الموازنة الإجمالية البالغة ٤,٤ تريليون دولار لا يزال يرصد زيادة في الانفاق بنسبة ١٠ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٧.

ومن المرجح الا يكون لخطة الادارة المالية تأثيرا حقيقيا عندما يبدأ النقاش حولها في الكونغرس، حيث قد يعتبر اعضاء المجلس انه من الصعب تطبيق بعض برامج الاقتطاعات الكبيرة.

لكن مقترحات موازنة البيت الأبيض تعد مؤشرا مهما عن أولويات الإدارة وسط توقع ارتفاع العجز الى نحو تريليون دولار في ٢٠٢٠ وزيادة الدين الفدرالي بنسبة ٦١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٧ بحلول ٢٠٢٨.

وقال مدير الموازنة في البيت الأبيض مايك مالفاني، عضو الكونغرس الجمهوري السابق، المؤيد لمطلب حزب الشاي فرض قيود مالية -- تعارض جهود الرئيس اوباما اطلاق برنامج استثمارات للبنية التحتية خلال فترة الركود-- "إنها وثيقة تنطوي على رسالة".

وأقر بأن البيت الأبيض لا يتوقع ان تصبح الوثيقة قانونا بل ان تحدد مسارا للعمل بين اعضاء الكونغرس.

ولكن خطة الانفاق ستثير بالتأكيد غضب صقور في الكونغرس سيتساءلون عن تبرير الحكومة لتلك المشاريع الطموحة وسط انخفاض كبير للعائدات.

وقال بنك الاستثمارات "جي بي مورغان" الاثنين انه من المتوقع ان يرتفع العجز في موازنة ترامب الى ٥,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٩، وهي أعلى نسبة في فترة عدم ركود، وأن يتخطاه فقط العجز المسجل خلال الازمة المالية العالمية.

وتستند الخطة على تقديرات بأن الاقتصاد الاميركي سينمو بنسبة ٣ بالمئة سنويا في السنوات الست القادمة، وهو معدل نمو يقول العديد من خبراء الاقتصاد إنه غير واقعي حتى مع الزيادة المحدودة الناجمة عن الاقتطاعات الضريبية الكبيرة التي اقرت في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ويتوقع ان يلتقي ترامب أعضاء من الكونغرس من الحزبين الكبيرين في البيت الابيض هذا الأسبوع في مسعى لحل الخلافات.

واتهم السناتور تشاك شومر زعيم المعارضة الديموقراطية في مجلس الشيوخ، البيت الابيض بالطلب من الطبقة الوسطى والاطفال والعمال ان يتحملوا عبء "هدايا" الضرائب المقدمة للشركات.

وقال في مجلس الشيوخ انه سيكون من الافضل للكونغرس ان يناقش بمفرده مستويات الانفاق وان "يتجاهل" الرئيس.

وقال شومر ان على ترامب "أن لا تكون لديه أوهام في ان تصبح موازنته قانونا" مضيفا "لن تصبح قانونا".

بنك الإسكان فروع فلسطين يعلن عن إطلاق حملة جوائز حسابات التوفير للعام ٢٠١٨

رام الله- أعلن بنك الإسكان فروع فلسطين عن إطلاق حملة لجوائز حسابات التوفير الخاصة بالعام ٢٠١٨ باسم " إنس رزنامة زمان ... واعتمد رزنامة بنك الإسكان"، لتصل قيمة الجائزة الكبرى إلى ١٠٠,٠٠٠ دينار تقدم في شهر حزيران وأخرى في شهر كانون الأول، وذلك سعياً من البنك لتشجيع الادخار لدى العملاء القائمين والمحتملين ومنح جميع هؤلاء من أصحاب الرواتب وربات البيوت وأصحاب الأعمال والتعليم العالي والمهني والحرفيين والأطفال، فرصاً جديدة للفوز بجوائز مجزية.

وتعليقاً على اطلاق الحملة قال السيد محمد البرغوثي المدير الاقليمي في البنك أنّ الحملة تمنح العملاء من المدّخرين، فرص الفوز بجائزة كبرى بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار مرتين سنويا ولفائزين اثنين في كل من شهري حزيران وكانون الأول، هذا إلى جانب جائزة شهرية بقيمة ٥٠,٠٠٠ دينار تمنح لفائز واحد (عدا شهري حزيران وكانون الأول)، بالإضافة الى جوائز شهرية أخرى فئة ألف دينار يتم منحها لخمسة فائزين بواقع خمسة آلاف دينار شهرياً.

يشار أنّ حملة "انس رزنامة زمان ... واعتمد رزنامة بنك الإسكان"، تستمر على مدار العام ٢٠١٨ وتتيح الفرصة لأصحاب حسابات التوفير التي يزيد أدنى رصيدهم عن ٢٠٠ دينار أو ما يعادلها بعملة الشيقل أو الدولار، الدخول بالسحوبات على جوائز هذه الحملة.

ويأتي إطلاق الحملة انسجاماً مع سياسة البنك التي تستهدف تشجيع عادة الادخار وإدراكه لأهمية حسابات التوفير لأصحابها، وتقديراً من البنك لعملائه لولائهم الدائم وثقتهم بخدمات البنك المصرفية المتعددة والمتميزة.